استدراكاتُ أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) على ابن مالك (ت 672هـ) في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

Redresses of Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH) on Ibn Malik (d. 672 AH) in his Book Manhaj al-Salik in Speech on the Alfiya of Ibn Malik

م.د.نجلاء حميد مجيد ليلى حسين محمد
جامعة بـابـل - كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغـة العربيـة

Under the supervision of Lecturer Dr. Naglaa Hamid Majeed
Researcher: Laila Hussein Mohamed
University of Babylon College of Education for Human Sciences
the department of Arabic language

كلمات مفتاحية :استدراكات ابن مالك أبو حيان الأندلسي النحوية مسائل

Keywords: Ibn Malik Abu Hayyan Al-Andalusi's grammatical interpretations، problems

ملخص البحث

إن هذا البحثَ الموسوم بـ(استدراكات أبي حيان على ابن مالك في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) يهدف إلى التعرّف على ما استدركه أبو حيان على ابن مالك في ألفيته من شتى الموضوعات،وقد وقع الاختيار من تلك الاستدراكات على ما تعلّق بالرأي النحوي، و ماتعلّق بخلاف نحوي أو تعلّق بتفصيل.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمة، ومطلبين، وخاتمة لأهمّ نتائج البحث، وقائمة بمراجع البحث، ومصادره

إذ تضمنّت المقدمة اختيار الموضوع، وأسبابه،والصعوبات التي واجهت الباحثة، ومنهج البحث. أمّا البحث فقد تضمّن مطلبين:

الأول : التعريف بالاستدراك لغة واصطلاحاً.

والثاني: المسائل النحوية التي استدركها أبو حيان على ابن مالك وهي ثلاث مسائل وكان المنهج المتبّع هو عرض قول ابن مالك ثم رأي أبي حيان مستدركاً عليه ما فاته ذكره على نحو ما في تلك المسائل في هذا البحث.

الخاتمة تكفلت بأهم النتائج، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

Abstract

This research، which is entitled (Abu Hayyan's Redresses on Ibn Malik in his book Manhaj al-Salik in Speech on the Alfiya of Ibn Malik) aims to identify what Abu Hayyan made to Ibn Malik in his millennium of various topics. Among these redresses، the selection was based on what was related to the grammatical opinion، to a grammatical dispute، or to detail. The nature of the research necessitated that it should have an introduction، two parts، a conclusion to the most important results of the research، and a list of the research references and its sources.

The introduction included the selection of the topic، the causes behind this selection، the difficulties that the researcher faced، and the research method. The search included two parts:

The first: Defining the term redress in linguistically and terminologically.

The second: the grammatical issues that Abu Hayyan redressed for Ibn Malik، which are three issues. The approach adopted was to present the statement of Ibn Malik، then the opinion of Abu Hayyan، redressing what he had missed in the manner in those issues in this research.

المقدمة

الحمد لله الذي ينير القلوب ويغفر الذنوب، والصلاة والسلام على النبيِّ الأمين محمد وآله الطيبين الطاهرين..

أمّا بعد.

تعدّ ألفية ابن مالك من المتون القيّمة لأنها من أعظم كتبه وتسمّى الخلاصة في علمي النحو والصرف،وهي من الكتب النافعة والتصانيف المثمرة التي أصبحت فيما بعد محلّ الدراسات النحوية واللغوية.واهتمّ الكثير من النحويين بها شرحاً وتوضيحاً بدءاً من ابن الناظم الذي كان الأول في شرحه للألفية ثم تلاه أبو حيان وتوالت الشروح عليها فيما بعد، و ما دعاني إلى اختيار شرح أبي حيان المسمّى (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) للبحث إلاّ ما تميّز به من التفصيل والتوضيح، وإن كان قد صرَّح في غير ما موضع أنه مختصر، ولما يحويه من مادة خصبة للبحث والدراسة، وهذا لم يكن سهلاً على الباحثة وذلك لما تمّيز به أبو حيان من أسلوب علمي فلسفي يصعب فهمه،وقد وقع الاختيار فيه على (استدراكات أبي حيان(ت٧٤٥هـ) على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) وكان الهدف منه تمكين القارئ من الاطلاع على مُؤَلَّف أبي حيان، وإنّه من الكتب القيمة والزاخرة بالمعلومة النافعة، وقد تهيكل البحث من مقدمة ومطلبين الأول التعريف بالاستدراك في اللغة والاصطلاح، والثاني المسائل النحوية المستدركة ،وكان المنهج المتبع فيها ايراد قول ابن مالك أولاً ثم رأي أبي حيان ثم المناقشة التي بدأتها بمقدمة بسيطة عن كل مسألة،وعرض الآراء الموافقة لابن مالك أو لأبي حيان وبعدها أرجّح الرأي الذي أراه راجحاً.وخاتمة بأهم النتائج وقائمة بمصادر البحث ومراجعه .. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين.

أولا : التعريف بالاستدراكات وأهميتها

الاستدراك في اللغة:

الاستدراك: مصدر (استدرك) وهو فعل ثلاثي مزيد، وللاستدراك معاني عديدة منها : ما قيل: الإدراك :اللحوقُ. يقال : مشيتُ حتى أدركتُهُ واستدركت ما فات وتداركته بمعنى لاحقته وتداركَ القومُ ؛ أي تلاحقوا ؛ أي لحِقَ آخِرَهُم أوَّلَهم[١]. وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه.واستدرك عليه[٢]. وفي قول ابن منظور(ت٧١١هـ): ((واستدركتُ ما فات وتداركته. وقولهم : دارِكِ أي: أدرِكِ. وتدارَكَ القوم: تلاحقوا أي لحقَ آخرهم أولهم))[٣]كما جاء في قوله تعالى : {**حَتَّى إِذَا ادارَكُوا فِيْهَا جَمِيعا**}[سورة الأعراف: الآية :٨] ويقال : استدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به، واستعمل هذا الاخفش في أجزاء العَروض: لأنه لم ينقص من الجزء شيء فيستدركه[٤].

وجاء في المعجم الوسيط : ((استدرك مافات: تداركه،والشيء بالشيء، تداركه به، وعليه القول: أصلح خطأه أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبساً.))[٥]

الاستدراك في الاصطلاح :

للاستدراك تعريفات عديدة منها تعريف الجرجاني بقوله : ((رفع توّهم تولّد من كلام سابق))[٦]أو قيل: هو دفع توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم دفعاً شبيهاً بالاستثناء[٧].

يتضح من تعريف الجرجاني أنّ الاستدراك ينشأ عن قصور في التعبير أو قصرٍ فيه، ولكنه لم يحدد هل الفهم الخاطئ من السامع اللاحق أم المتحدث السابق وهل هو خطأ في ترتيب الكلام الحادث، أو خطأ حاصل من الفهم.

:))هو تعقيب الكلام برفع مايتوهّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق فتقول : زيد شجاع فيتوهّم أنه كريم ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم.))[٨]

فتبين أنّ الاستدراك مفهومه أوسع من الاعتراض،

فالثاني جزء من الأول، والاستدراك لا يحتمل الخطأ في الكلام ؛لأنه ينص على ما فات المتكلم، في حين أنّ الاعتراض هو نقض القارئ للكلام السابق[٩]. ومن هنا يتضح أنّ الاستدراك هو لحاق السابق في مقالة أو فكرة بتصويب وتسديد مافاته وإصلاح غلط أو وهم خلاف المراد، فالاستدراك هو استكمال الحقيقة العلمية التي غابت عن المصنّف أما لعدم علمه بها أو لأمور أُخر يجهلها القارئ. ونجد هذا الأمر واضحاً عند أبي حيان في شرحه لألفية ابن مالك فقد كانت تلك المقاصد من الاستدراكات التي جاء بها تسود معظم شرحه للألفية.

إنّ الاستدراكات ذات أهمية علمية في إثراء العلوم جميعاً، ولطالما كانت الاستدراكات دافعة لتطور العلم ووضع المصنفات، فطبيعة تلك العصور تميزت بكثرة الجدل والمناظرات، وما من عالمٍ من العلماء في ذلك الزمن إلا ونجده يسدّد الآخر ويصوِّبه وقد يستدرك عليه، وما من مصنفٍ ألّف كتاباً إلا وتعقب كلامه واستدرك عليه عالم آخر[١٠]،وقد قيل قديماً:((من ألف فقد استهدف فإن أحسنَ فقد استشرف، وإن أساء فقد استقذف))[١١]

ثانياً: مسائل الاستدراكات النحوية

المسألة الأولى : جواز الأمرين (الفتح والكسر) في همزة (إنَّ)

قال :ابن مالك :[١٢]

بَعْدَ إذا فُجَاءةٍ أو قَسَـــم
لا لامَ بَعْـــدَهُ بِوَجْهيـــــنَ نُمِـــــــــــي
مَعَ تِلوِ فَالجَزا وَذَا يَطَّرِدْ فِي نَحوِ : خَيْرُ القولِ إِنِّي أَحْمَـدُ

ذكر الناظم المواضع التي يصحّ فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرها، إلاّ أنَّ أبا حيان وجد إنَّ ابن مالك ذكر أربعة مواضع يجوز فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرها((ونقصه مواضع يجوز فيها الفتح والكسر على اختلاف التقديرين))[١٣]فهو لم يذكرها فاستدركها عليه أبو حيان.

المناقشة والترجيح :

(إنَّ وأنّ) هما حرفان مشبّهان بالفعل وهما من نواسخ الابتداء التي تدخل على الجملة الاسمية. الغرض من هذين الحرفين هو تأكيد مضمون الجملة، وإن قيل أنّ (إنّ) المكسورة الهمزة للتوكيد و(أنَّ) للتحقيق، ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد ((لأنّ كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده))[١٤]، وتكون مؤكدة لمضمون الجملة كما هو في(إنّ) المكسورة يقول الزمخشري : ((وكذلك أنَّ المفتوحة تفيد معنى التوكيد كالمكسورة،... إلا أنّ المكسورة تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها ؛ لذلك يحسن السكوت عليها... وليست أنّ المفتوحة كذلك بل تقلب معنى الجملة إلى الافراد...))[١٥].والفرق بين هذين الحرفين هو ما يدخل عليه كل منهما، إذ لكل منهما موضع تميز فيه حركة كل منهما وجعل النحويون أحد هذه المواضع هو ما يجوز فيه الوجهان هما (الكسر والفتح)، وقد عدّ ابن مالك المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنّ وكسرها وهي أربعة: ما سدّ المصدر مسدّها، وبعد إذا الفجائية، وإذا وقعت جوابا عن قسم ليس في خبرها اللام، وإذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر (إنَّ) قول والقائل واحد[١٦]. في حين يرى أبو حيان أنه لم يذكر لها مواضع أُخر يجوز فيها الأمران وهي :

الأول: بعد(حتى) إن لم تكن ابتدائية فإنْ دخلت عليها إنّ وجب الكسر لأنها كانت حرف ابتداء نحو : مرضَ زيدٌ حتى إنّ الطبيب ترحمه، وإن كانت عاطفةً منصوباً على منصوبٍ، أو كانت حرفَ جرٍ فُتِحت.

الثاني: إذا جاءت بعد (أمَا) فإنْ كانت بمعنى (ألا) الاستفتاحية كُسِرَت نحو: أمّا إنّ زيدًا قائمٌ، وإن كانت بمعنى حقاً فُتِحت نحو : أمَا أنّ زيداً قائمٌ، وتعرب(حتى) في موضع نصب على الظرف وخبرٌ عن المبتدأ الذي يتقدّر من : (أنَّ)وما بعدها [١٧].

الثالث : بعد(أمَّا) نحو:((أمَّا في الدار فإنّك قائمٌ، الكسر على تقدير فأنتَ قائم ويتعلّق المجرور بما في(أمَّا) من معنى الفعل والفتح على تقدير: قيامُك، والمجرور في موضع الخبر.

الرابع : بعد (مُذْ) نحو: ما رأيته مُذ أنَّ اللهَ خلقهُ))[١٨].

ولم يكتفِ ابن الناظم بالمواضع الأربعة التي عدها ابن مالك وإن اختلف مع أبي حيان فيها فذهب إلى ذكر المواضع التي يجوز فيها فتح الهمزة وكسرها ولم يذكرها ابن مالك وهذه المواضع الواردة عند ابن الناظم ذكر بعضها أبو حيان وبعضها الآخر لم يذكره وهو((أن تقع خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد، كقولهم : أولُ قولي أني أحمد الله ؛ بالفتح على معنى: أول قولي حمد الله، و إني أحمد الله، بالكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنّك قلت : أول قولي هذا اللفظ.))[١٩]ونجد أنّ ابن هشام ذكر مواضع من جواز الوجهين لم يذكرها الناظم وهي مواضع عديدة منها ماذكره أبو حيان وزاد عليه موضعين : ((أحدهما أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: (**إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تجوعَ فِيهَا ولا تَعرَى، وأنّكَ لا تَظْمَأُ فِيْهَا ولا تَضْحَى**)[سورة طه: الآية ١١٩]، وقد أُختُلِف في قراءتها قرأها نافع (ت١٦٩هـ) بالكسر إمّا على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إنّ الأولى والباقون قرؤوا بالعطف على أنْ لا تجوع[٢٠]. والثاني: أن تقع بعدَ(لا جَرَم) والغالب الفتح.))[٢١]نحو: (**لا جَرمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ**)[سورة النحل : الآية ٢٣]. فالفتح عند سيبويه على أنَّ(لا جَرَم) فعل ماضٍ و(أنَّ) وصلتها فاعل : أي وجبَ أنّ الله يعلم و(لا) صلة [٢٢]، وعند الفراء على أنّ(لا جَرَمَ) بمنزلة لا رجُلَ، ومعناهما لابدَّ، ومن بعدهما مقدرة، والكسر على ماحكاه الفراء من أنّ بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جَرَمَ لآتينك.[٢٣]

وقد اكتفى ابن قيم الجوزية بما ذكره ابن مالك من مواضع كسر همزة(إنّ) وكسرها ولم يشر إلى المواضع الباقية وقد نبّه على ذلك محقّق كتابه[٢٤].

وأيَّد الشاطبي أبا حيان بما زاد من مواضع على ما ذكره ابن مالك في هذا القسم من دون أنْ يُصرّح بها، لكنه قال:((واعلم أنّ اقتصاره فيما يجوز فيه الوجهان على أربعة مواضع يُدخِل عليه في هذا القسم خللاً ؛ لأن الناس قد ذكروا لجواز الوجهين مواضع أخر لم يذكرها الناظم، فاقتضى ذلك فيها لزوم الفتح وليس كذلك))[٢٥] وقد ذكر المواضع ذاتها التي استدركها أبو حيان على الناظم زيادة على ما ذكره ابن هشام، ثم قال : ((والذي يقال: في هذا _ واللهُ أعلم _ أنّه لم يقصد الحصر التام لسائر الأقسام، وإنّما قصد التنبيه على بعض المواضع المشهورة في القسمين الأوّلين، ويترك الثالث غُفلاً لئلا يفهم منه لزوم الفتح في جميع مالم يذكر.))[٢٦]. فالشاطبي استدرك على ابن مالك ؛ إلاّ أنه قدّم له العذر.

وأخذ الأشموني على ابن مالك عدم ذكره المواضع الأُخر التي يجوز فيها الأمران لهمزة (أنَّ) إذ قال في أحد تنبيهاته :((سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان:...))[٢٧]،وذكر تلك المواضع ذاتها التي نص عليها أبو حيان من قبل.

وبعد ما تمّ عرضه من هذه المواضع التي أجاز النحاة فيها الأمرين في همزة (إنّ)، وما ذكره أبو حيان من استدراكات التي تعدّ محلّ نظر عند أغلب شرّاح ألفية

ابن مالك وقد ذكروها وزاد بعضهم فيها، وتجد الباحثة أنّ الشاطبي كان الأفضل من حيث عرضه لهذه المسألة إذ إنّه عرض استدراكات سابقيه وهو أيضاً بيَّن العلّة في عدم ذكر ابن مالك بعض مواضع جواز الوجهين،مبيناً أنّ ابن مالك ذكر في التسهيل تلك المواضع فأغنى عن ذكرها في الألفية، ولا يصحّ أن يقال حصل اضطراب في كلامه في النظم عنه في التسهيل وذلك لأن النظم موضع يميل الناظم فيه إلى الاختصار والاقتصار.

المسالة الثانية : إجراء القول مجرى الظن

قال ابن مالك :[٢٨]

وَكَتَظُنُّ اجعَل تقولُ إن وَلِـــــــــي
مُسْتَفْهَماً بهِ وَلَـــــمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أوْ عَمَلْ
وَإنْ بِبَعْض ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

ذكر ابن مالك أنّ العرب أجرت القول مجرى الظن، إلا أنّ هذا يتطلب شروطاً حتى يقال عنه أُجريَ القول مجرى الظن ويرى أبو حيان أنَّ ابن مالك ذكر لذلك شرطين هما :

الأول: أن يسبقه استفهام وسواء في ذلك كان الاستفهام اسم نحو: أيَّهُم تقول مُنطلقا، أو حرف : أتقولُ زيداً منطلقاً ؟.

الثاني : أن لا يفصل بين الاستفهام بظرف أو مجرور أو مفعول فمثال الفصل بالظرف : أعندك تقول زيداً قائماً، والمجرور :أفي الدار زيداً قائماً، والمفعول :أقائما تقول زيداً.[٢٩]وقال أبو حيان مستدركاً عليه ما فاته من تلك الشروط ((ترك الناظم ثلاثة شروط لإعمال القول عمل الظن))[٣٠].

المناقشة والترجيح :

ظنّ وأخواتها أفعال تامّة ناسخة تدخل على الجملة الإسمية والفعلية بعد استيفاء فاعلها فتنصب المبتدأ مفعولاً أول وتنصب الخبر مفعولاً ثانياً[٣١]، وأضاف العرب لها ضرباً آخر هو(القول) المشهور وهو أحد المباحث التي عالجها النحويون وأطلقوا عليها بـ(إجراء القول مجرى الظن) فالقول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى، نحو:) قال زيد عمٌرو منطلقٌ وتقول : زيدٌ منطلقٌ) والجملة بعده في موضِع نصب على المفعولية ويجوز إجراؤه مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبها(ظن) فالفعل (تقول) قد يكون بمعنى (تظن) فيعامل معاملة هذه الأفعال فتنصب به الاسمين، وهذا لا يتمّ إلاّ على وفق شروط نصّ عليها النحويون فذكر ابن مالك شرطين لهذا الإعمال، وزاد أبو حيان ثلاثة شروط لإعمال القول عمل الظن مع بيان سبب إعماله الظن قائلاً: [٣٢]

أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً.

الثاني : أن يكون لمخاطب ثم بيّن عدم ذكر ابن مالك لهذين الشرطين بقوله : ((ويُمكن أنه اكتفى عن هذين الشرطين بالتمثيل فإنه قال (وكـــتظن اجعل تقول)، فإنه أتى به مضارعاً لمخاطب))[٣٣].

الثالث : أن يكون الفعل غير متعدٍّ باللام نحو : أتقول لُزيد عمرٌو منطلقٌ؟، فإنه لا يجوز هنا إعمال القولِ إعمال :(أتظنُّ) بل تتحتّم الحكاية واعتد به أبو حيان، وقد ذكر في التذييل أنّ هذا الشرط زاده السهيلي ثم ذكر أنّ الناظم ((لم يبين في عمل القول عمل الظن بالشروط التي ذكرها، أهو على جهة الوجوب في العمل أم على جهة الجواز ؟.))[٣٤]

وأمّا مثال الفصل بين الاستفهام والقول بالضمير فقد حصل فيه خلاف منهم من منع ذلك فأوجب الحكاية وهو اختيار الناظم وكذلك هو اختيار سيبويه: إذ يقول: ((فإن قلتَ: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك :أأنتَ

زيد مررتُ به، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل.... وإن شئت رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية، وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلتُ أَجْمَعَ مثلَ ظننتُ.))[٣٥]

وبيّن أبو حيان أنَّ إعمال القول عمل الظن هو ليس بمعنى الظن إنما هو على معنى القول، وإن إعمال اللفظ إعمال الظَّن فيه خلاف وذكر ما رواه الكسائي عن العرب: ((أتقولُ للعميان فيه عقلاً، إنما المعنى فيه على الظنِّ.))[٣٦]، وللنحاة في جواز إعمال القول عمل الظن في هذه المسألة خلاف ثمرته ما ظهر من مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور وابن جني[٣٧] وعامة العرب أن القول لا يجري مجرى الظن إلاّ بالشروط التي ذُكرت آنفاً في الجملة المحكية بعد القول ولا يعمل القول عمل (ظن) حتى يتضمّن معنى الظن، وعليه يجوز نصب المبتدأ والخبر مفعولين للقول أو رفعهما على الحكاية.[٣٨] واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :[٣٩]

متى تقولُ القُلَّص الرَّواسِما يحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما

الثاني :مذهب الكوفيين وكثير من البصريين جواز النصب دون أن يعتدوا بالضمير فاصلاً، قيل: ووجه قول من لم يعتد بهذا الفصل هو أن همزة الاستفهام تطلب الفعل فـ(أنتَ) فاعل بفعلٍ مضمر، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما[٤٠] .

الثالث : لغة بني سُلَيْم واختاره ابن خروف[٤١] وصاحب البسيط[٤٢] أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً سواء اجتمعت فيه الشروط أم لم تجتمع ، ولا يتضمّن معنى الظن[٤٣] . واستدلّوا عليه بقول الشاعر :[٤٤]

قالت : وكنتُ رجلاً فطينا هذا وربِّ البيت إسرائينا

إذ ليس المعنى هنا ظننتُ. ولكنه على الحكاية، إذ جاء ما بعد القول جملة من مبتدأ وخبر، المبتدأ (هذا) والخبر محذوف و(اسرائينا) مضاف للخبر المحذوف، وأصله هذا ممسوخ بني أسرائين. وأشار ابن مالك إلى هذا المذهب بقوله[٤٥]:

وأُجرِيَ القولُ كظنَّ مطلقاً

عند سُلَيْـــــم نحو: قُـــــلْ ذا مشْفِقا

فالظاهر أنه لم يأخذ بهذا المذهب إنما اتبع الجمهور بعمل القول عمل الظن بالشروط المذكورة

وتعرّض شراح الألفية لهذه الشروط التي ذكرها أبو حيان وإن كان بعضهم لم ينصّ صراحة على ذلك كما هو الحال عند ابن الناظم إذ ذكر جواز إجراء القول مجرى الظن ((إذا وجب تضمّنه معناه وذلك إذا كان القول بلفظ مضارع لمخاطب، حاضراً، تالياً لاستفهام متصل))[٤٦]. وهذا مانجده عند ابن الوردي[٤٧] أيضاً وقد نصّ على هذه الشروط من غير أن يصرّح بكونها شروطاً لإجراء القول مجرى الظن وبيّن المرادي أن الناظم ذكر لإجراء القول مجرى الظن أربعة شروط صرح بإثنين منهما ولم يصرّح بالشرطين الآخرين وانما يفهمان من تمثيله إذ قال :((فإن قلت: لم ينصّ على الشرطين الأولين. قلت: نصّ عليهما بالمثال))[٤٨]، وإلى مثل هذا ذهب ابن قيم الجوزية بقوله:((ويجري مجرى الظن في نصب الجملة الاسمية مفعولين بشروط أربعة تضمّنها كلام الناظم))[٤٩]. والشاطبي بقوله : ((فهذان الشرطان المصرّح بهما في كلام الناظم. وأمّا الشرطان غير المصرّح بهما فمشار إليهما بالمثال، وهو قوله : ولتظنّ اجعل تقول.))[٥٠] والمكودي إذ قال : وهذان الشرطان مفهومان من قوله (تقول)))[٥١]. ثم أورد المرادي شرطين آخرين الأول مااستدركه أبو حيان وهو الشرط الذي زاده السهيلي والثاني زاده ابن مالك إذ قال : ((وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً في شرحه بأن يكون مقصوداً به الحال فعلى هذا لاينصب

مقصوداً به المستقبل ولم يشترط غيره وفيه نظر))[٥٢] وهذا مانجده عند ابن هشام والأشموني[٥٣] الذي جاءت عبارته مشابهة لعبارة المرادي.

وقدّم ناظر الجيش رأيه إذ ذكر أنَّ ابن مالك جوّز الحكاية مع توافر الشروط وإذا وجدت الشروط كيف تجوز الحكاية ؟، وبيّن العلة بأنَّ هذا الكلام تضمّن ما كان في معنى القول(النداء والدعاء ونحوهما) لا يلحق به أن يحكي ما بعده وإن جاء شيء من ذلك ففيه مذهبان : أحدهما : ((أن يقدّر قول يكون به المقول محكياً، والآخر : أن يحكي المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير وهو قول الكوفيين والأول قول البصريين[٥٤]وهذا هو الصحيح لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محلّ النزاع (فأمَّا الَّذينَ اسْوَدّتْ وجُوهَهُم أكَفرتُم بعدَ إيمَانِكُم) [سورة آل عمران الآية :١٠٦.] التقدير: أي فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه فحذفه في محلّ النزاع أولى لأنه مدلول عليه بدلالتين معنويةولفظية))[٥٥].

وبعد العرض لهذا الاستدراك الذي قدّمه أبو حيان والآراء التي قيلت فيه من شراح الألفية وغيرهم يتضح للباحثة أنه استدراك غير صحيح وذلك لأنَّ ابن مالك بيّن شروط القول التي زادها أبو حيان عليه بقوله (واجعل كتظنَّ : تقول...) ولهذا لا استدراك عليه.

المسألة الثالثة : في جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل

قال ابن مالك :[٥٦]

وبِاتِّفاق قـــــد ينوبُ الثانِ مِـــنْ باب: « كَسا »
فِيما التباسُه اُمِنْ في بَابِ « ظَنَّ وَأرَى « الْمَنْعُ اشْتَهَر
وَلا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

ذكر ابن مالك في هذا البيت ما ينوب عن الفاعل من الأفعال المتعدّية لمفعولين فهو إمّا أن يكون من باب أعطى أو من باب ظنّ، ويرى أبو حيان أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : ثالثها باب (اختار) ولم يتعرّض الناظم لذكره[٥٧]. ثم ذكر أنَّ الناظم أجمل في باب (ظنّ وأرى) وما اشتهر في هذين القسمين هو المنع.[٥٨]

المناقشة والترجيح :

نائب الفاعل هو الاسم الواقع بعد فعلٍ مبني للمجهول أو شبهه ويسميه بعض النحاة المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ولكن تسميته نائب الفاعل لأنه أخذ رتبة الفاعل بعد حذفه، لكن أصله مفعولٌ نحو: أُكْرِمَ المجتهدُ، أصله كرَّم المديرُ المجتهدَ. فحذف الفاعل و أعطى حكمه غالبًا إلى المفعول به في لزوم الرفع ووجوب التأخير عن رافعه[٥٩] ، والرافع لهذا الفاعل المحذوف قد يكون أحد الأفعال التي تنصب مفعولين وهي ثلاثة: باب (كسا) وهو كل فعل متعدّ بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وباب (ظن) كل فعل متعدّ بنفسه إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر هذا ما ذكره ابن مالك في الألفية ؛ إلاّ أنَّ أبا حيان زاد باباً آخر من هذه الأفعال لم يذكره ابن مالك في الألفية هو باب (اختار) وهو كل فعل متعدّ إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر[٦٠].

وبيّن أبو حيان ذلك بقوله : ((الذي يتعدّى إلى اثنين على ثلاثة أقسام : باب (اختار) ولم يتعرّض الناظم لذكره وتقيم فيه المفعول المسرح لفظاً وتقديراً، وينصب المُقيَّدُ تقديراً فتقول : اختير زيدٌ الرجالَ، أي : من الرجال، قال الشاعر :[٦١]

وَ منَّا الَّذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً
وجوداً إذا هبَّ الرِّياحُ الزعازعُ

فالمفعول الذي لم يسمّ فاعله هو الضمير المستكن في (اختير)العائد على الذي، وباب (أعطى وكسا) ونحوهما فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول: أُعطيَ زيدٌ

عمراً، إذا كان زيد هو المعطي وعمراً هو المعطيه، فإن لم يلبس جاز أن تقيم الثاني فتقول:أُعطيَ الدرهمُ زيداً))[٦٢].

ويرى أبو حيان أن ابن مالك ذكر الاتفاق على نيابة الثاني عن الفاعل، وهذا فيه تفصيل وبعض اختلاف فإذا لم يلبس إمّا أن يكون الثاني معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إقامته والأولى عندنا إقامة الأول، أمّا الكوفيون فيتساويان عندهم. وإن كان نكرة فتقبح إقامته عند الكوفيين وذكر الخشني أن الفارسي لا يجيز إقامة النكرة مع وجود المعرفة ؛ لأنه لمّا كان المعنى واحداً كان رفع المعرفة أولى قياساً على باب كان، ويمثل الكوفيون بأُعطِيَ دِرهمٌ زيداً ولايعرف هذا المذهب الفارسي إلاّ من قول مصعب وحكى الجرمي في(الفرج) وهو كتاب مختصر لكتاب سيبويه أن بعض العرب يقول كُسِيَ ثوبٌ زيداً وأُعطيَ دِرهَمٌ عمراً)[٦٣]

أما شراح الألفية فمنهم من أيّد أبا حيان كالمرادي إذ ذكر الأبواب الثلاثة والخلاف في النائب عن الفاعل أهو المفعول الأول أو الثاني، وذكر بعدها أنّ ابن مالك لم يذكر من المتعدي إلى مفعولين إلا بابين هما باب كسا وباب ظن إذ قال: ((وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا. وقال في التسهيل[٦٤]: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل))[٦٥].وأشار أيضاً إلى الاتفاق الذي نقله الناظم عن جواز إقامة الثاني في باب كسا المشروط بأمن اللبس ذاكراً أنّ بعض النحويين منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة.[٦٦]

أمّا ابن عقيل فقد أخذ على الناظم قوله (باتفاق) إذ قال:((ونقل المصنّف أنّ الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أُمِّن اللبس،فإن عنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلِّهم، فليس بجيد لأن مذهب الكوفيين أنّه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، تعيّن إقامة الأول فتقول: (أُعطِيَ زيدٌ درهماً)،ولايجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول:أُعطي درهمٌ زيداً))[٦٧].

وبيّن الشاطبي أنَّ الناظم ذكر ثلاثة أبواب هي: باب (كسا) وباب (علم) وهما ما يتعدّى إلى مفعولين وباب (أرى) ولم يذكر باباً رابعاً سمّاه (باب أمر) وهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذ قال: ((وتركَ ذكر باب رابع هو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل أحدهما حرف جر، وهو باب أمر، وكان من حقه أن يبيِّن حكمه فهو يرى أنَّ هذا الباب أولى بأن تذكر أحكامه وذكر العلة فيما ذهب إليه مبيناً أنّ هذا الباب فيه من الإشكال والتصرف في الكلام))[٦٨]. ونبّه الأشموني على عبارة الناظم(وباتفاق) إذ قال:((فيما ذكره من الاتفاق نظر. فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة، حكى ذلك عن الكوفيين. وقيل بالمنع مطلقاً))[٦٩]،ولم يتحدث عن باب اختار ولم يستدركه على الناظم.

وذكر بعض المحدثين أن النحويين أجمعوا على إنابة المفعول الأول في باب (اختار)

من دون إجازة أن ينوب المفعول الثاني عن الفاعل المحذوف نحو:(اخترتُ زيداً الرجالَ) فعند بناء هذه الجملة للمجهول تصبح (اختير زيدٌ الرجالَ) وعلى النقيض من هذا الرأي فإن الفراء والسيرافي وابن مالك[٧٠] : أجازوا إنابة المفعول الثاني[٧١].

وقد ذكر أبو حيان أن الناظم أجمل في قوله : (في باب ظنَّ وأرى: المنع اشتهر..) وبين هذا الإجمال بقوله : ((وهذا فيه تفصيل واختلاف وذلك أنهم أجمعوا على إقامة الأول في البابين، فتقول في: ظنَّ زيدٌ عمراً قائماً،

ظُنَّ عمرٌ قائماً، وفي : أعلمتُ زيداً فرَسَكَ مُسرَّجا، أعلم زيدٌ فرسكَ مُسرجاً))[٧٢]

فالكلام هنا على إقامة الثاني في باب (ظننتُ)، والثاني والثالث في باب(أعلم وأرى) فمن النحويين من أجاز نيابة غير المفعولات مطلقاً إن أُمن اللبس أي إقامة أيهما شئت مالم يلبس أو يكون جملة أو شبهها نحو: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) و(أُعلم زيداً فرسكَ مسْرَجاً) و(أُعلم زيداً فرسك مسرج) ولا يجوز (ظُنَّ القائمُ زيداً) على أن يكون القائم مفعولاً ثانياً، وأجاز بعض النحويين ذلك إذ اكان جملة، ولا يكون المفعول الثاني في باب (أعلم) بانفراده جملة بل تقع الجملة موقعه وموقع الثالث أمّا ثاني مفعولي (ظنَّ) وثالث (أعلم)فإنَ الجملة تقع موقع كل منهما بانفراده والصحيح أنَّه لا يجوز إقامة الثاني في باب : ظنَّ، ولا الثاني ولا الثالث في باب: أعلم[٧٣].

وبيَّن أبوحيان العلة في منع إقامة المفعول الثالث في باب أعلم بقوله :((وذلك لأنه مفعول به صريح وبذلك ورد السماع.... أمّا في باب: (ظنَّ) فإنه وإن كان أصله المبتدأ فإنه أقرب إلى المفعول به الحقيقي الذي وقع به الفعل من حيث أنَّه لا يقع موقعه الجملة ولا الظرف ؛ بل تتعيّن اسميّته، بخلاف المفعول الثاني فإنه يقع موقعه الجملة والظرف))[٧٤]فنيابة أحد المفعولين عن الفاعل في هذين البابين لا يقال مجمع على النائب فيهما أو ممتنع وإنّما إقامة أيهما شئت مالم يلبس أو يكون جملة أو شبهها. ونجد أن ابن الوردي فصّل في بعض الأمور التي أهملها الناظم مبيناً مواضع المنع ومواضع الجواز من دون إشارة إلى عدم تفصيل ابن مالك إذ قال:((وإن كان الثاني هو الأول معنىً في باب ظنّ، وباب أرى، فأكثرهم يمنع نيابته ويوجب نيابته يوجبها للأول نحو: ظُنّ زيدٌ قائماً، وأجاز بعضهم نيابة الثاني حيث لالبس، قياساً على كُسِيَ عمراً جُبَّةً و إلى جوازه ذهب الشيخ. وينوب الأول من متعدٍ إلى ثلاثة، نحو: أُرى عمراً أخاكَ، ولاينوب الثالث اتفاقاً، وفي الثاني الخلاف في ظنّ))[٧٥]. أمّا المرادي فلم يفصل القول عن ثاني (ظنّ) ولم يستدرك على الناظم شيئاً فيه وهذا ما نجده عند الأشموني أيضاً[٧٦]لكن المرادي نصّ على أن ابن مالك لم يتعرّض إلى الثالث من باب (أعلم) في ألفيته[٧٧]في حين اكتفى الأشموني بذكر الآراء فيه من دون تصريح بعدم إشارة الناظم إليه[٧٨]أمّا الشاطبي فذكر أن ابن مالك جعل السبب في منع إقامة الثاني في باب (ظنّ) هو وقوع اللبس فقط، وذهب الشاطبي إلى أن قوله هذا فيه نظر ؛ لأن النحويين ذكروا للمنع وجوهاً أخرى، وبعد إيراده هذه الوجوه قال:((فعند ذلك قال الأكثرون بمنع إقامة الثاني مطلقاً. وهذا هو الفرق بين منعهم هنا مطلقاً، ومنعهم مع اللبس في باب كسا ؛ لأن مسائل المنع قليلة على عكس الأمر هنا، فكيف يقول :إن المانع هو اللبس خاصة))[٧٩]. و صرّح في موضع آخر بأن الناظم لم يتحدّث عن ثالث مفعولات (أعلم)بقوله :((وفاته التنبيه على حكم الثالث في باب أرى وقد حكى ابنه في شرح هذا النظم الاتفاق على المنع من إقامته وأن الخلاف إنّما هو في الثاني، وماحكاه من الاتفاق ليس على اطلاقه ؛ إذ قد ذكر بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأُجري فيه الخلاف المذكور في الثاني))[٨٠] ثم أشار إلى ماحكاه ابن الناظم من الاتفاق على المنع ليس على اطلاقه إذ جوّز بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف المفعول الأول[٨١].

وبعد عرض هذا الاستدراك والآراء التي قيلت فيما ينوب عن الفاعل مّما يتعدّى إلى مفعولين من باب كسا أو بابي (ظنّ وأرى) اتضح أن ابن مالك لم يتعرّض في ألفيته لهذا الباب الذي زاده أبو حيان وهو باب (اختار) والباحثة ترى أن الأفضل أن يذكر ولا يُهمل وإن كان

وروده مقتصراً على السماع، والاستدراك الثاني متمثلاً بقول الناظم (في باب ظنّ وأرى :المنع اشتهر) إذ اقتصر على ذكر المذهب الأشهر وهو المنع ولم يُشِر إلى المذاهب الأخرى ولم يتعرض لإقامة الثالث في باب (أعلم) وربما أدىّ هذا الإهمال إلى لبس وسوء فهم عند القارئ.

الخاتمة:

إنّ هذا البحث الموسوم بـ(استدراكات أبي حيان على ابن مالك في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) قد توصل البحث فيه إلى أن أبا حيان أكثر من الاستدراك على ابن مالك ويمكن توضيح ذلك بنتائج هي :

١- بعد الاطلاع على كتاب أبي حيان من خلال البحث ومعرفة الاستدراكات التي زادها وكانت كثيرة ومتنوعة العبارة إلا أن طبيعة البحث جعلتها في ثلاث مسائل

٢- إنّ أبا حيان توّسع فيما استدركه على ابن مالك وكانت تلك الاستدراكات متنوّعة في عرضها بين الرأي النحوي الذي يشمل الحدود والمصطلحات والخلافات النحوية والمذاهب والأحكام النحوية والإبهام الذي يحتاج إلى توضيح و تبيين، وتفصيل لمجمل وبيّن النظم وصياغتها وغيرها من الاستدراكات.

٣- كانت تلك الاستدراكات النحوية التي زادها أبو حيان على ابن مالك ذات فوائد كبيرة في الدرس النحوي وتضمنّت الأصول النحوية التي كان السماع الأساس فيها وهو ما يعتمد عليه أبو حيان في استنباط الأحكام وتأصيل القواعد.

٤- لم يكن أبو حان مصيباً في استدراكه على ابن مالك في بعض المسائل فاتضح أن الاستدراكات التي لم تكن مصيبة تتمحور في الشائع عن أبي حيان: أنه ذات تعصّب لابن مالك .

الهوامش

١- ينظر: الصحاح للجوهري : ١٥٨٢/٤ (درك).
٢- ينظر: أساس البلاغة للزمخشري :٢٨٥/١ (درك).
٣- لسان العرب : ٤٢٠/١٠-٤٢١ (درك).
٤- ينظر : المصدر نفسه :٤٢١/١٠(درك).
٥- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرين : ٢٨١/١.
٦- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية إبراهيم مصطفى وآخرين :٢٨٢/١(درك).
٧-التعريفات للجرجاني : ٢١.
٨- ينظر: الكليات للكفوي : ١١٥
٩- شرح المفصل لابن يعيش : ٥٦١/٤.
١٠- استدراكات ابي حيان النحوية على ابن مالك في التسهيل لمحمود احمد العامودي: ٦(بحث).
١١- المصدر نفسه:٦ (بحث).
١٢- محاضرات الأُدباء للراغب الاصفهاني : ٦١/١
١٣- متن ألفية ابن مالك للدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب :١٨١-١٨٢: ١٢.
١٤- ينظر: منهج السالك لأبي حيان الاندلسي : ٢٧٦/١.
١٥- حاشية الصبان شرح الأشموني : ١ /٤٣٥.
١٦- شرح المفصل ابن يعيش: ٥٢٦/٤.
١٧- ينظر: متن ألفية ابن مالك : ١٢، ومنهج السالك : ٢٦٩/١-٢٧٦.
١٨- ينظر: منهج السالك :٢٧٦/١.
١٩- المصدر نفسه :٢٧٦/١-٢٧٧.
٢٠- شرح ابن الناظم : ١٢١.
٢١- ينظر: التيسير في القراءات السبع :لعثمان بن سعيد الداني : ١٥٣.
٢٢- أوضح المسالك : ٣٤٣/١-٣٤٤.
٢٣- ينظر: الكتاب لسيبويه : ١٣٨/٣.
٢٤- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨/٢-٩.
٢٥- ينظر: إرشاد السالك لابن قيم الجوزية : ٢٣٦، هامش (٥).
٢٦- المقاصد الشافية للشاطبي : ٤٤٠/٢.
٢٧-المصدر نفسه : ٤٤١/٢-٤٤٢.
٢٨- شرح الأشموني : ٤٣٤/١.
٢٩- متن ألفيةابن مالك : ٨.
٣٠- ينظر : منهج السالك : ١/ ٣٥١

٣١- المصدر نفسه : ٣٥٢/١.
٣٢- ينظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك : ٨٢/١.
٣٣- منهج السالك : ٣٥١/١-٣٥٢..
٣٤- المصدر نفسه : ٣٥٢/١.
٣٥- المصدر نفسه : ٣٥١/١.
٣٦- الكتاب لسيبويه: ١٢٣/١-١٢٤، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٩٥/٢-٩٦،ومنهج السالك : ٣٥٢/١
٣٧- منهج السالك : ٣٥٣/١.
٣٨- ينظر: اللمع في العربية لابن جني :٥٩١-٥٩٢.
٣٩- ينظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري :٣٥٨/١، وهمع الهوامع : ١٥٧/١.
٤٠- البيت من الرجز لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه : ١٥٢.
٤١- ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي : ١٣٩/٦.
٤٢- ينظر: شرح الجمل لابن خروف : ٨٤١/١.
٤٣- ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٨١٨/١-٨١٩.
٤٤- ينظر : شرح التصريح: ٣٨٥/١.
٤٥- البيت من الرجز وهو لإعرابي ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٩٥/٢، وشرح ابن الناظم :١٥٢.
٤٦- متن ألفية ابن مالك ١٥
٤٧- شرح ابن الناظم : ١٥٣.
٤٨- ينظر: تحرير الخصاصة لابن الوردي: ٢٥١.
٤٩- توضيح المقاصد للمرادي : ٥٦٩/١-٥٧٠.
٥٠- إرشاد السالك : ٢٨٣/١.
٥١- المقاصد الشافية : ٤٩٨/٢.
٥٢- شرح المكودي :٨٧/١.
٥٣- توضيح المقاصد : ٥٧٠/١.
٥٤- ينظر: أوضح المسالك لأبن هشام : ٢/ ٧٩، وشرح الأشموني : ٥٢/٢
٥٥- ينظر : شرح التسهيل : ٩٦/٢. وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٩/٢.
٥٦- تمهيد القواعد لناظر الجيش :١٥٤٩/٢
٥٧- متن ألفية ابن مالك: ١٧.
٥٨- ينظر: منهج السالك : ٥٥/٢.
٥٩- ينظر : المصدر نفسه : ٥٦/٢.

٦٠- ينظر : شرح المكودي : ٩٩.
٦١- ينظر: توضيح المقاصد :٦٠٨/١.
٦٢- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه:٣٦٠.
٦٣- منهج السالك : ٥٦/٢.
٦٤- ينظر المصدر نفسه : ٥٦/٢.
٦٥- ينظر : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٩/٢.
٦٦- توضيح المقاصد : ٦٠٨/٢.
٦٧- ينظر: المصدر نفسه : ٦٠٨/٢.
٦٨- شرح ابن عقيل : ٤٥٧/٢.
٦٩- المقاصد الشافية: ٥١/٣-٥٢.
٧٠- شرح الأشموني :١٢٦/٢.
٧١- ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٥٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :١٣٠/١،٣٣١، شرح التسهيل لابن مالك :٣٣١/٢
٧٢- النحو الوافي لعباس حسن :١١٣/٢.
٧٣- ينظر: منهج السالك : ٥٦/٢-٥٧،وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليسلي: ٤٢٦/١.
٧٤- منهج السالك : ٥٦/٢.
٧٥- تحرير الخصاصة : ٢٧٢.
٧٦- شرح الأشموني (١٢٥/٢.
٧٧- ينظر : توضيح المقاصد : ٢ /٦٠٩.
٧٨- ينظر: شرح الأشموني ١٢٦/٢.
٧٩- المقاصد الشافية : ٥٧/٣.
٨٠- المصدر نفسه : ٦٠/٣.
٨١- ينظر: المصدر نفسه : ٦٠/٣.

المصادر والمراجع

القران الكريم :

١- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، للعلامة إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د/محمد بن عوض بن محمد السهيلي.

٢- أساس البلاغة، لمحمود بن عمربن بن محمد بن أحمد الخوارزمي جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)،تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت.

٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق :د/ عيادين بن عبيد الثبيتي،ط١، دار الغرب الإسلامي،بيروت،(١٠٧هـ-١٩٨٦م).

٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)،تحقيق علي هلالي، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، (١٤٠٧هـ-٢٠٠٤م).

٦- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق :د/ عبد الله بن علي الشلال ط١، وكتبة الرشد، الرياض، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق :د/ حسن هنداوي،ط١، دار كنوز أشبيليا للنشر، الرياض (١٤٣٤هـ -٢٠١٣م).

٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)،تحقيق : محمد كامل بركات،ط١، دار الكتاب العربي، حلب،(١٣٣٧هـ-١٩٦٧م).

٩- التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي (ت٨١٦هـ) تحقيق: محمد أبو العباس،ط١، دار الطلائع، القاهرة،(٢٠١٣م).

١٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق: د. علي محمد فاخر،ط١، دار السلام،القاهرة، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بام قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق :د/ عبد الرحمن علي سليمان،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١)

١٢-.التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد الداني أبو عمرو الأندلسي (ته)، تحقيق : أوتو يرتزل،ط٢،دار الكتاب العربي، بيروت،(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك في النحو،لمحمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ) ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،(١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

١٤- ديوان الفرزدق،لهمام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق، تحقيق : علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق : الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت،

(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان (١٤٢٠-٢٠٠٠م).
١٧- شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : لنور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٨- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ود/ :محمد بدوي المختون،ط١،هجر للطباعة، (١١٠هـ -١٩٩٠م).
١٩- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق : د/علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، الاسكندرية، (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م).
٢٠- شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري (ت٩٠٥هـ)،تحقيق : محمد باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).
٢١-شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) تحقيق:د/أميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية،بيروت (١٤١٩-١٩٩٨م).
٢٢- شرح الجمل لابن خروف، للحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق : سلوى محمد عمر، ط١، جامعة أم القرى، جدة (١٤١٨-١٤١٩ هـ).
٢٣- شرح الرضي على الكافية،لرضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر،ط٢، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، (١٩٩٦م).
٢٤- شرح المفصل : للشيخ العلامة موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م).
٢٥- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، لابي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي تحقيق : د/ عبد الحميد هنداوي، ط١. المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م).
٢٦- شرح كتاب سيبويه،لأبي سعيد الحَسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، (١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م).
٢٧- شفاءالعليل في إيضاح التسهيل،لأبي محمد بن عيسى السليسلي(ت٧٧٠هـ) تحقيق : د/الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي،ط١، دار الفضيلة،مكة المكرمة، (١٩٨٦م).
٢٨- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري اسماعيل بن حماد يكنى بأبي نصر الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق :أحمد عبد الغفور عطار،ط١، دار العلم للملايين، (ت٢٠٠٧هـ).
٢٩- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، للأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠- كتاب سيبويه : لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبرَ(ت١٨٠هـ)، تحقيق :عبد السلام هارون، دار

الخانجي، القاهرة،الطبع الثانية، (١٤٠٣ هـ -١٩٨٣ م).
٣١- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمود المصري،ط١،مؤسسة الرسالة،(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٣٢- لسان العرب : للعلامة أبي الفضل جمال محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ).
٣٣- متن ألفيةابن مالك ، لـ د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، دار الشؤون العلمية، الكويت.
٣٤- محاضرات الأدباء والبلغاء،لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)،تحقيق: ابراهيم زيدان،ط١،شركة دار الأرقم بيروت،(١٤٢٠هـ-١٩٠٢م).
٣٥- معاني القرآن،لأبي زكريا يحيا بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)،ط٣،عالم الكتب، بيروت،(١٤٠٣-١٩٨٣م)
٣٦- معجم اللغة العربية المعاصرة،للأستاذ احمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠٠٩م).
٣٧- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية المعاصرة (ابراهيم مصطفى وآخرين)، ط١، دار الدعوة،(٢٠١٠م).
٣٨- المفصل في صنعة الاعراب :أبي القاسم جار الله محمود بن عُمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق :د/ أميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٩م).
٣٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)،تحقيق :د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
٤٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمدبن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)،تحقيق :د/علي محمد فاخر وآخرون،ط١،دار السلام،القاهرة، (١٤٣١ه-٢٠١٠م).
٤١- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،ط٢، القاهرة (١٣٩٩هـ -١٩٧٩م).
٤٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للعلامة محمد محي الدين عبد الحميد بتنزيل : علي محمد زينو :،ط١، دار زين العابدين، ايران، (١٤٣٩هـ-٢٠١٧م).
٤٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،لأبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : أ،د/ علي محمد فاخر وأخرون،ط١، دار الطباعة المحمدية، الأزهر، مصر، (١٤٣٥هـ-٢٠١٣م).
٤٤- النحو الوافي : لعباس حسن،ط٣، دا المعارف،مصر.
٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي،(ت٩١١هـ)، تحقيق :د/عبد العال سالم مكرم،ط١، دار البحوث العلمية، الكويت،(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٤٦- الواضح في النحو، للدكتور محمد خير الحلواني،رفع عبد الرحمن النجدي، ط ٦، دار المأمون للتراث، دمشق، (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).